

## بحث أكاديمي في شخصية مؤلف قوانين البابا أنناسيوس بطريرك الإسكندرية وزمن تأليفها

أوردُ فيما يلي بحثاً أكاديمياً، عن شخصية مؤلف قوانين البابا أنناسيوس بطريرك الإسكندرية، وزمن تأليفها. وذلك رداً على ما صدر من أبحاث لبعض علماء الآبائيات حول نفس هذا الموضوع.

ويتركز بحثي في الثلاثة بنود التالية:

أولاً: دحض نسبة هذه القوانين إلى البابا أنناسيوس الرسولي.  
ثانياً: شخصية مؤلف هذه القوانين، تُرى من يكون؟  
ثالثاً: زمن تأليف هذه القوانين باليونانية.

أولاً: دحض نسبة هذه القوانين إلى البابا أنناسيوس الرسولي

المخطوطات تنسب هذه القوانين إلى البابا الرسولي

استطاع كثيرٌ من نسّاح هذه القوانين في المخطوطات المختلفة على مدى القرون المتتابعة، أن يوقعونا في إيهام أن مؤلف هذه القوانين هو البابا أنناسيوس الرسولي (٣٢٨-٣٧٣م) البطريرك العشرون من بطاركة الكنيسة القبطية.

فيذكر ابن كبر (+ ١٣٢٤م) في كتابه: "مصباح الظلمة وإيضاح الخدمة" عن مقدّمة هذه القوانين فيقول:  
"قوانين البابا أنناسيوس الرسولي بطريرك الإسكندرية العشرين...".

وفي نهاية عناوين هذه القوانين التي أوردها يقول ابن كبر، نقراً:  
"تمت قوانين أنناسيوس الرسولي"<sup>(١)</sup>.

وفي مقدّمة نصّ هذه القوانين في مخطوط المكتبة الأهلية برلين رقم (١٠١٨١ عربي)، والذي يعود إلى سنة ١٣٣٨م، يورد النَّاسخ العبارة التالية:

"قوانين القديس الفاضل أنناسيوس الرسولي بطريرك الإسكندرية بركته معنا"<sup>(٢)</sup>.

١- كتاب مصباح الظلمة وإيضاح الخدمة، لأبي البركات المعروف بابن كبر، الجزء الأول، مرجع سابق، ص ١٨٢

2- Cf. W. Riedel and W. Crum, *op. cit.*, p. xxvi.

وفي نهاية هذه القوانين في مخطوط برلين المذكور يذكر النَّاسِخ ما نصُّه:

”نُجِزَتِ قَوَانِينُ الْآبِ الْفَاضِلِ الْقَدِيسِ الْكَبِيرِ اَتْناسيوسِ الرَّسُولِيِّ بِطَرِيرِكِ الْاِسْكَندَرِيَّةِ وَعَدْتُهُمْ مِائَةً وَسَبْعَةَ قَوَانِينٍ بِسَلَامِ الرَّبِّ اَمِينٍ. وَذَلِكَ فِي الثَّامِنِ مِنْ شَهْرِ اَمَشِيرِ سَنَةِ خَمْسٍ وَخَمْسُونَ وَالْفِ لِلشَّهَادَةِ الْاِطْهَارِ يُوَافِقُهُ فِي الشَّهْرِ الْعَرَبِيِّ الْمُبَارَكِ الْحَادِي وَالْعِشْرِينَ مِنْ شَهْرِ رَجَبِ الْفَرْدِ سَنَةِ تِسْعٍ وَثَلَاثُونَ وَسَبْعَ مِائَةٍ لِلهَجْرَةِ وَالْمَجْدُ لِلَّهِ دَائِمًا اَبَدًا. الْاِلهِي تَحْنَنُ عَلَيَّ النَّاسِخِ الْمَسْكِينِ الْغَارِقِ فِي بَحَارِ الْخَطَايَا وَالذَّنُوبِ الْمَشْتَمَلِ بِكُلِّ الْاِثَامِ وَالذَّنُوبِ وَاغْفِرْ لَهُ عِنْدَ حَضُورِكَ لِمَدَائِنَةِ<sup>(٣)</sup> الْعَالَمِ اَمِينٍ“.

وفي نهاية هذه القوانين طبقاً لمخطوط باريس رقم (٢٥١ عربي) بالمكتبة الأهلية بباريس، والذي يعود تاريخه إلى سنة ١٣٥٣م، كَتَبَ النَّاسِخُ:

”تَمَّتْ قَوَانِينُ اَتْناسيوسِ الرَّسُولِيِّ بِرُكَّةِ صَلَوَاتِهِ تَكُونُ مَعْنَا اَمِينٍ“.

وفي المقدمة التي كتبها ناسخ هذه القوانين في مخطوط رقم (ق ٢). بمكتبة دير القديس أنبا مقار - وتاريخ المخطوط سنة ١٥٤٠م - يقول:

”نَبْتَدِي بِمَعُونَةِ اللَّهِ تَعَالَى بِنَسْخِ مَجْمُوعَةٍ مِنَ الْقَوَانِينِ الْمَقْدَسَةِ عَلَى مَا تَصِلُ إِلَيْهِ الْقُدْرَةُ أَعَانَا اللَّهُ تَعَالَى عَلَى كَمَالِهَا بِسَلَامٍ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى آمِينَ. أَوَّلُ ذَلِكَ قَوَانِينُ الْقَدِيسِ الْفَاضِلِ اَتْناسيوسِ الرَّسُولِيِّ بِطَرِيرِكِ مَدِينَةِ الْاِسْكَندَرِيَّةِ بِرُكَّةِ صَلَوَاتِهِ تَكُونُ مَعْنَا اَمِينٍ“.

وفي نهايتها يكرّر القول:

”نَجَزَتِ قَوَانِينُ الْآبِ الْفَاضِلِ اَتْناسيوسِ الرَّسُولِيِّ بِطَرِيرِكِ الْاِسْكَندَرِيَّةِ وَعَدَدُهُمْ مِائَةً وَسَبْعَةَ قَوَانِينٍ بِسَلَامٍ مِنَ الرَّبِّ. اَمِينٍ“.

والأمر العجيب حقاً، أن أنبا ميخائيل أسقف تنيس الذي قسّم القوانين إلى مائة وسبعة قانوناً، وأوّل من ترجمها من القبطية إلى العربية في القرن الحادي عشر، لم يذكر أنها قوانين تختص بالبابا أثناسيوس الرسولي! إذ يكفي بالقول إنها ”للقديس أثناسيوس المعلم العظيم الذي لكورة المصريين“، فانصرف ذهن النّسّاخ للحال إلى شخصيّة البابا أثناسيوس الرسولي، إذ من يكون المعلم العظيم لكورة المصريين غيره؟ بالإضافة إلى أن الشذرات القبطية المتبقية لنا من هذه القوانين، لا تشير إلى اسم مؤلّف بعينه<sup>(٤)</sup>.

### انحراف معظم الباحثين والدّارسين إلى ما ذكرته المخطوطات

إذا فحين ينسب النّسّاخ هذه القوانين إلى القديس أثناسيوس الرسولي، ناسخين كلمة ”الرسولي“ من بعضهم البعض، فقد أبتلوا أيّ محاولة للاستفسار عنّ يكون مؤلّفها. ومن ثمّ، انحراف معظم الباحثين والدّارسين في هذا الخلط، ونسبوا القوانين إلى هذا البابا القديس بأدلة ساقوها من داخل النص. فالعالم الألماني الأب جورج جراف G. Graf. نسب تاريخ هذه القوانين إلى النصف الأوّل من القرن الرابع، أي أعادها إلى زمن البابا أثناسيوس الرسولي (٣٢٨-٣٧٣م). وهو نفس ما يؤيّدّه العالم الفرنسي كوكان Coquin. وأيضاً العالم الإنجليزي ريدل W. Riedel الذي كتّب مقدّمة مطوّله في كتابه: ”قوانين أثناسيوس بطريرك الإسكندرية - The Canons of Athanasius Patriarch of Alexandria“ الذي صدر في لندن سنة ١٩٠٤م، محاولاً أن يُثبت فيها، أن هذه القوانين هي من وضع البابا أثناسيوس الرسولي.

### الأدلة التي ساقها العلماء لإثبات نسبة هذا القوانين إلى الرسولي

إنّ الرأي القديم الذي ساد طويلاً، والذي ينسب هذه القوانين إلى البابا أثناسيوس الرسولي (٣٢٨-٣٧٣م)، قد تبنّاه كثيرٌ

٣- وردت هذه الكلمة في المخطوط: المذانية؟ ولم يعرفها ريدل W. Riedel فأغفلها في ترجمته الإنجليزية، فقال: and forgive him at thy advent to this world Amen أي: ”... واغفر له في مجيئك إلى هذا العالم. آمين“.

4. Cf. W. Riedel and W. Crum, *op. cit.*, p. xv.

من العلماء، ومن أشهرهم، هؤلاء الثلاثة علماء السابق ذكرهم في الفقرة السابقة مباشرة. وقد اعتمدوا في ذلك على ثلاثة بنود رئيسية لإثبات رأيهم:

(١) لا تذكر القوانين عيد الميلاد ضمن قائمة الأعياد في كنيسة الإسكندرية، وهو ما كان سائداً في النصف الأول من القرن الرابع الميلادي.

(٢) أنها تذكر الأربعين المقدسة، منفصلة عن أسبوع الفصح (البصخة)، وهو ما كان معروفاً في كنيسة الإسكندرية قبل سنة ٣٣٠م. لأن أول من ضم الأربعين المقدسة إلى أسبوع الفصح، هو البابا أناسيوس الرسولي سنة ٣٣٠م<sup>(٥)</sup>، إذ في رسائله الفصحية السابقة لهذا التاريخ، يذكر فقط صوم الستة أيام قبل الفصح، وابتداءً من الرسالة الفصحية التي كتبها سنة ٣٣٠م، بدأ يذكر الأربعين المقدسة شاملة فيها أسبوع البصخة<sup>(٦)</sup>.

(٣) أنها تذكر مرتين شيعة الملبتيين التي أحدثت انقساماً في الكنيسة المصرية في النصف الأول من القرن الرابع.

إن الأدلة السابق ذكرها، تشير - في رأي هؤلاء العلماء - إلى أن هذه القوانين قد وضعت في مصر في النصف الأول من القرن الرابع. وبالتالي حتمية أن يكون المؤلف هو البابا أناسيوس الرسولي (٣٢٨ - ٣٧٣م)، ويخلصون إلى نتيجة مؤداها - على حد قولهم - من يكون غير القديس أناسيوس الرسولي كان موجوداً بمصر في هذه الحقبة الزمنية، ويستطيع أن يقرر مثل هذه القوانين الطقسية والكنسية؟

### دحض الرأي القديم بنسبة هذه القوانين إلى البابا الرسولي

قبل أن أفند هذه الأدلة السابق ذكرها، واحداً فواحداً، أشير هنا إلى قول العالم ريدل W. Riedel نفسه في نهاية المقدمة المطولة التي كتبها عن هذه القوانين، حين يقول: ”وأخيراً، إنه يصعب علينا أن نكتشف تشابهاً بين أسلوب هذه القوانين، وأسلوب الرسائل الفصحية للبابا أناسيوس“<sup>(٧)</sup>.

ولإثبات عدم صحة نسبة هذه القوانين إلى البابا أناسيوس الرسولي، أحصر حديثي في ثلاثة بنود.

### (أ) نصٌّ ومضمون هذه القوانين ينفي نسبتها إلى البابا الرسولي

إننا بقراءة نصِّ هذه القوانين، وبقراءة ما لدينا من كتابات كثيرة للقديس أناسيوس الرسولي (٣٢٨-٣٧٣م)، نكتشف للوهلة الأولى، الفارق الكبير بين نوعي الكتابة، وبالتالي بين كلٍّ من شخصية البابا أناسيوس الرسولي، وشخصية مؤلف هذه القوانين. فكلُّ كاتب تنطبع حتماً بشخصيته على كتاباته. أو بتعبير آخر، يمسك الكاتب قلمه ليسطر في كلمات، شخصيته وفكره، لا بخطوط مرسومة، بل بحروف وكلمات مكتوبة. فهو لا يرسم وجهه، بل يكشف قلبه وفكره. لذلك، فالفارق المدقق والمعاش لنصِّ القوانين وروحها، يتيقن أنها ليست من وضع البابا أناسيوس الرسولي، ليس فقط بسبب اختلاف الأسلوب، بل أيضاً بسبب الموضوعات نفسها، سواء التي تحدت عنها القوانين، أو التي كان من المفترض أن تتطرق حتماً إليها ولم تفعل.

فمن الموضوعات التي لم تتطرق إليها القوانين - إن كانت من وضع البابا أناسيوس الرسولي - عدم تعرضها للأريوسية،

<sup>٥</sup> - هنا تجدر الإشارة إلى أن الدراسات الآبائية الحديثة، قد أثبتت أن التاريخ المذكور هو سنة ٣٣٤م، وليس سنة ٣٣٠م. وقد شرحتُ هذا الأمر بتفصيل كامل في الطبعة الثانية من كتاب: ”صوم نينوى والصوم المقدس الكبير“، وأيضاً في كتاب: ”سبت الفرح والنور“، فارجع إلى أيهما إن شئت.

٦ - هذا هو البند الرئيسي الذي اعتمد عليه العالم الفرنسي كوكان Coquin

Cf. PO 31, p. 328.

وهو أيضاً نفس ما يذكره العالم الإنجليزي ريدل Riedel

Cf. W. Riedel and W. Crum, *op. cit.*, p. xiii.

7- *Ibid*, p. xxv.

ولو حتى بطريقة غير مباشرة، وقد كانت آتخذ في أوج قوتها وعداوتها للبابا أنثاسيوس الرسولي، ولكنيسة الإسكندرية، في حين تذكر القوانين ففة الملبتيين مرتين. كما تخلو القوانين أيضاً من أي حديث عن صراعات عقائدية. كما لم يرد بها إشارة واحدة إلى مجامع كنسية. ولا لإلحاح فيها - ولو بسيطة - لمجمع نيقية المسكوني الأول. وحين تتحدث عن الرتب الكنسية مثلاً، فلا تستشهد بأي قانون يختص بها من أي من المجمع الكنسية الكثيرة التي عُقدت في تلك الفترة.

ثم أن الموضوعات التي تطرقت إليها القوانين، لا تتناسب وحياتة البابا أنثاسيوس الرسولي، التي كانت في معظمها حياة مكرسة للدفاع عن الإيمان النيقاوي، إلى جانب عدم استقراره في كرسيه سنوات طويلة، إذ قد نُفي خمس مرات. حتى أن العالم ريدل W. Riedel أيقن أنه لا يمكن كتابة موضوعات هذه القوانين إلا في فترات السلام القليلة، التي تمتع بها القديس أنثاسيوس في فترة حريته، وهو ما ساعدُ إليه مرةً أخرى فيما بعد.

كما اتجهت القوانين لمعالجة بعض مظاهر الضعف الروحي التي بدأت تظهر في الكنيسة، وهو ما يتنافى مع حرارة الإيمان التي كانت عليها كنيسة الإسكندرية في زمن البابا أنثاسيوس الرسولي، تحت وطأة أشد اضطهاد، تعرضت له كنيسة الإسكندرية.

فنفرد في هذه القوانين على سبيل المثال:

”... لأن كثيرين في هذا الزمان، لا يختارون القديسين للكهنة بسبب فقرهم، بل يختارون الأغنياء الذين هم بلا ناموس، ليأتمنؤهم على قطيع الرب، وهم غير مؤتمنين على ذواتهم وحدهم“ (قانون ٤).

وتخاطب الكاهن أو الكهنة في ذلك الزمان فتقول: ”ولماذا تنظر إلى المذبح والبخور بعين غير محتشمة؟ ... ليس أحد من الناس حدم المذبح بنجاسة، ومات موتاً حسناً ... فإذا لم تكن لكم قدرة أن تكونوا وديعين، فابتعدوا لئلا تحترقوا“ (قانون ٥).

وتقول عنهم أيضاً: ”لا خير أن يُكيل الكاهن بويين (مكيالين) ... أو من يأخذون بالربا ويتحاسبون، ويضيفون الضعف على رأس المال ... لا يا أحبائي، لا يهان اسم الله من أجل قلة أدينا ... فلا تمزجوا أعمال الأوثان بكهنوت الله“ (القانون ٩).

وأيضاً: ”كاهن يكيل بمكيالين: واحد صغير وآخر كبير، يخرج حتى يتوب“ (القانون ٥٥).

وتقول عنهم أيضاً: ”لا ينشغل أحد من الكهنة في أعمال الخراج، ولا يتدللون في بيوت الأغنياء، بل يكونون متفرغين لخدمة المذبح“ (القانون ٢٢).

وأيضاً: ”لا يبيع أحد من الكهنة في السوق“ (القانون ٣٨).

وعن الشممامسة تقول هذه القوانين: ”إذا تضارب الشممامسة في المذبح، أو قالوا كلام هُزء، أو لعبوا، أو تحدثوا بحديث رديء بطال، يقيمون شهراً خارجاً“ (القانون ٢٧).

وتقول أيضاً: ”لا يتكلم أحد من الشممامسة والكأس في يده“ (القانون ٣٧).

إلى غير ذلك من قوانين أخرى. فهنا حالة ضعف روحي للكنيسة، تتحدث عنها القوانين لتعالجها، وهو ما لم يكن معروفاً في أيام البابا أنثاسيوس الرسولي.

وننتقل إلى أمر آخر، وهو أنه في زمن البابا أنثاسيوس الرسولي، كانت القداسات تُقام في يومي السبت والأحد من كل أسبوع. أما هذه القوانين، فتتحدث عن إقامة قداسات كل يوم. ففي القانون رقم (١٤) نقراً: ”أسقف يبطل القداس في كل يوم بغير مرض، يموت بجزن قلب“.

إلا أن القوانين تشير بنوع خاص إلى قُدَّاسي السَّبْت والأحد، فتقول: ”لا يكسل أحدٌ من الكهنة والمسيحيين عن القُدَّاسات في السَّبْت والأحد. ومن بعد ما يسرَّحوا القُدَّاس، فليهتم كلُّ واحد بشغل يديه“ (القانون ٩٣).

### (ب) تفنيد الأدلة التي ساقها العلماء، وهدمها

لو فَنَدنا الأدلة التي ساقها العلماء لإثبات رأيهم، يتبيَّن لنا أنهم تسرَّعوا في الحكم على زمن تأليف هذه القوانين، وبالتالي على شخصيَّة مؤلِّفها.

### (١) بخصوص تاريخ بدء الاحتفال بعيد الميلاد في كنيسة مصر

حين لا تذكر القوانين شيئاً عن عيد الميلاد كعيد منفصل عن عيد الإيفانيا في كنيسة مصر، لا يكون هذا دليلاً على أن زمن تأليفها هو النِّصْف الأوَّل من القرن الرَّابِع الميلادي، أو نسبتها للبابا أناسيوس الرِّسولي (٣٢٨-٣٧٣م). فليس صحيحاً أن عيد الميلاد قد دخل كنيسة مصر في منتصف القرن الرَّابِع كما يقول هؤلاء العلماء<sup>(٨)</sup>، إذ لا يوجد لدينا دليلٌ وثائقيٌّ واحدٌ قبل سنة ٤٣١م أي قرب منتصف القرن الخامس - أي بعد نياحة البابا أناسيوس الرِّسولي بحوالي ستين سنة - يُثبت أن عيد الميلاد في كنيسة الإسكندرية، قد صار عيداً مستقلاً فيها، بعد فصله عن عيد الإيفانيا (الغطاس).

فأول إشارة وثائقيَّة تصل إلينا عن ذلك الأمر، هي العظة التي ألقاها أحد الأساقفة الأنطاكيين في كنيسة الإسكندرية الكبرى، وهو بولس أسقف حمص، في ٢٩ كيهك عن ”ميلاد المخلص“، وذلك لما جاء إلى الإسكندرية سنة ٤٣٢م ليتوسَّط في الصُّلح بين كنيسة الإسكندرية وأنطاكية<sup>(٩)</sup>. كما ألقى عظته الثانية في كنيسة الإسكندرية أيضاً. وردَّ عليه القديس كيرلس الأوَّل عامود الدِّين (٤١٢-٤٤٤م) بعظة<sup>(١٠)</sup> في يوم عيد الختان في ٦ طوبه يقول فيها: [إنَّ أمامه شعباً كثيراً، مجتمَعٌ للتَّعبيد بعيد الختان]. ويقول أيضاً بكلِّ وضوح: [منذ أيام قليلة، احتفلنا بميلاد عمانوئيل، واليوم نحتفل بختانه]<sup>(١١)</sup>.

فهل كان عيد الميلاد عيداً مستقلاً مستقراً في كنيسة الإسكندرية في غضون النِّصْف الثاني من القرن الرَّابِع الميلاد، كما يذكر العلماء؟ طبعاً لا، لأنه كيف نفسَّر صمت البابا كيرلس الكبير (٤١٢-٤٤٤م) طيلة عشرين سنة من حبريَّته - أي من سنة ٤١٢م إلى سنة ٤٣٢م - عن الإشارة ولو لمرة واحدة إلى هذا العيد، برغم غزارة كتاباته ومؤلفاته؟ ويرغم أنه حين تبنَّت كنيسة أنطاكية الاحتفال بعيد الميلاد كعيد مستقل عن عيد الإيفانيا منذ أيام القديس يوحنا ذهبي الفم (٣٤٧-٤٠٧م)، وبالتحديد بدءاً من سنة ٣٨٦م<sup>(١٢)</sup>، لم ينتقل هذا التَّقليد الأنطاكي إلى كنيسة الإسكندرية. لأنه من سيرة البابا ثاؤفيلس - ٢٣ من باباوات الإسكندرية (٣٨٤-٤١٢م)، نعرف أنه قد وضع عدَّة قوانين كنسيَّة لم يرد فيها ذكرٌ لعيد الميلاد، بينما أشار فيها إلى عيد الإيفانيا وعيد الفصح.

وجدير بالذكر أيضاً، أن القديس أفرام السَّرياني (٣٠٦-٣٧٣م) لم يكن يعرف الاحتفال بعيد الميلاد، منفصلاً عن عيد الإيفانيا، إلا أنه أَلَّف الميامر العديدة والأناشيد الجميلة في الميلاد البتولي<sup>(١٣)</sup>.

ولم تكن كنيسة الإسكندرية وحدها بين الكنائس الشَّرقيَّة، هي التي تأخَّرت في فصل عيد الميلاد عن عيد الإيفانيا، والاحتفال بعيد الميلاد عيداً مستقلاً، لأنه حتى نهاية القرن الرَّابِع الميلادي، لم تكن كنيسة أورشليم قد عرفت عيد الميلاد عيداً

٨- عُرف عيد الميلاد في غضون هذه الفترة في الكنيسة الأنطاكية وهو ما تشير إليه كُتُب المراسيم الرِّسوليَّة ذات التَّقليد الأنطاكي (كتاب ٥، فصل ١٣). وهو نفس ما تذكره الدِّسقولية العربيَّة (فصل ٢٩)، وهي التَّرجمة العربيَّة للمراسيم الرِّسوليَّة. انظر: دكتور وليم سليمان، الدِّسقولية - تعاليم الرُّسل، القاهرة، ١٩٧٩م، ص ٣٢٣.

Cf. also. ANF VII, p. 443.

9. CPG 6365 ; E. Schwartz, *Acta Conciliorum Oecumenicorum* (ACO), Berlin, 1914-1940 ; J. Straub, 1971, I, 1, p. 9-11.

١٠- هي العظة الثالثة له على إنجيل القديس لوقا.

11. CPG 6366 ; ACO I, 1, 4, p. 11-14.

12- Homily, Eîs tîh'n genéthlion hîméran tou Sôptîhos, PG 49, 351-362.

١٣- طبع منها الأب يوحنا يشوع المرسل اللبناني، عشرين نشيداً في كتاب، ضمَّ النَّص السَّرياني مع ترجمته العربيَّة سنة ١٩٩٤م.

انظر: حياتنا الليتورجيَّة، دراسات، السَّنَة السَّابعة، ١٩٩٦-١٩٩٧م، لبنان، ١٩٩٧م، ص ٧٦١

مستقلاً عن الإيفانيا، إذ لم تشر إليه السائحة الأسبانية إيجيريا في مذكراتها<sup>(١٤)</sup>. ومن الثابت، أنها احتفلت به أوّل مرّة كعيد مستقل، في أواخر حريرة بطريرك جوفينال (٤٢٤-٤٥٨م)، أي حوالي منتصف القرن الخامس. ولم ترد إلينا أيّ إشارة وثائقية عنه في كنيسة أورشليم بعد ذلك التاريخ، إلاّ في سنة ٦٣٤م، أي في منتصف القرن السابع الميلادي.

ومن الطريف هنا أن أذكر، أن قزمان مستكشف الهند<sup>(١٥)</sup> Cosmas Indicopleustes يعيب على كنيسة أورشليم أنها لم تحتفل حتى ذلك الوقت (منتصف القرن السادس) بعيد الميلاد، وإن كانت بعض الكنائس بها، صارت تحتفل به<sup>(١٦)</sup>. فواضح هنا أن دخول أيّ عيد جديد على أيّ كنيسة، ليغيّر من تقليدها القديم الراسخ، يحتاج إلى عشرات السنين حتى يُثبّت وضعه. ولا يغيب عنّا تلك الصلّة الشديدة بين طقس كنيسة الإسكندرية والطقس القديم لكنيسة أورشليم. وهذه النقطة الأخيرة، سنتعرّض لها كثيراً، على مدى دراستنا الطقسية.

ومع ذلك، يظلّ هذا البند في احتياج لمزيد من البحث، ولاسيّما البحث عن الإشارة الوثائقية الثانية، التي تشير إلى وجود عيد للميلاد في كنيسة الإسكندرية بعد هذه الإشارة الأولى السّابق ذكرها عن هذا العيد والتي كانت في سنة ٤٣٢م. لأنّ صمّت قوانين البابا أناسيوس بطريرك الإسكندرية عن الإشارة إلى عيد الميلاد، يدفعني إلى الظنّ، بأنّ هذا العيد لم يكن قد صار بعد عيداً كنسياً مستقراً في كنيسة الإسكندرية، طيلة القرن الخامس الميلادي، اقتداءً بكنيسة أورشليم.

## (٢) بخصوص الصّوم الأربعيني منفصلاً عن أسبوع البصخة

هذا البرهان الذي أراد به بعض العلماء إثبات أن هذه القوانين موضوعة في زمن البابا أناسيوس الرسولي، وبالتحديد قبل سنة ٣٣٠م، أي قبل أن يُضمّ الصّوم الأربعيني إلى أسبوع الفصح (أي أسبوع البصخة المقدّسة)، هو برهان ضعيف للغاية، ذلك لأنّ المؤلّف حين يذكر الأربعين المقدّسة في القانون رقم (٣١) كان يعالج حالة، لزم أن يشير إليها، ولم تكن تحدث في أسبوع الفصح، وهي ذهاب بعض الكهنة إلى الحمام العام. فيقول: ”لا يمضي أحدٌ من الكهنة إلى الحمام في الأربعين يوماً المقدّسة، وصومي الأربعاء والجمعة“. وحين يتكلّم عن أسبوع البصخة أو أسبوع الفصح في القوانين (٣٠، ٥٧، ٦٠)، وهو الصوم الأقدم في الكنيسة والأكثر تقدّساً، يضيف تعليمات طقسية أخرى، تناسب قدسية هذا الأسبوع.

وهو ما يحدث حتى اليوم، فبرغم أن الصّوم المقدّس الكبير صار ملحقاً على صوم أسبوع الفصح مباشرة، إلاّ أن الطقوس المتّبعة في الصّوم الكبير، تختلف عن تلك المتّبعة في صوم أسبوع البصخة المقدّسة.

ثمّ أن هذا البرهان الذي يجعل من تاريخ كتابه هذه القوانين سابقاً لسنة ٣٣٠م، يتجاهل حقائق التاريخ نفسه في هذه الفترة الزمنية التي نحن بصددّها. لأنّ رسامة البابا أناسيوس على كرسي الإسكندرية، كان في يونيو سنة ٣٢٨م، وقد قام بعد رسامته مباشرة، بجولة رعائية كبيرة، بدأت في حريف سنة ٣٢٩م، ووصل فيها إلى حدود أسوان، ماراً فيها بكلّ صعيد مصر عبر مجرى النيل، يتفقد أحوال الرعيّة، ويتعرّف على شعب الكنيسة، آملاً في ذات الوقت، أن يضمّ الأريوسيين والميليتيين إلى الكنيسة بالحُب والافتناع. فأين هو الوقت الكافي، لكي يلمّ المؤلّف بدقائق الموضوعات التي تكلمت عنها هذه القوانين؟ إنني أكاد أقطع بأنّ من اعتمد على هذا البرهان، لم يقرأ القوانين قراءة متأنية مدققة.

وهنا تجدر الإشارة، إلى أن ضعف هذا البرهان، يتأكد لدينا ممّا ذهب إليه العالم ريدل W. Riedel نفسه، الذي ظلّ يبحث في سيرة البابا أناسيوس الرسولي، عن فترات سلاميّة من حياته، تصلح لتأليف موضوعات هذه القوانين، حتى حصرها في فترتين، الأولى تنحصر في الفترة من سنة ٣٤٦-٣٥٦م، والثانية خلال الفترة من سنة ٣٦٦-٣٧٣م، ثمّ يسترسل في الحديث، حتى يرجّح الفترة الثانية كزمن مناسب لتأليف هذه القوانين<sup>(١٧)</sup>. وهو بذلك قد تحطّى سنة ٣٣٠م التي اعتبرها العالم

14- Fernand Cabrol (Le premier dom) & R. P. dom Henri Leclercq, Dictionnaire d'archeologie chrétienne et de liturgie (DACL), Tome 12, Première partie, Paris, 1935, p. 922.

١٥ - راهب عاش في صحراء سيناء في منتصف القرن السادس الميلادي.

16. Fernand Cabrol (Le premier dom) & R. P. dom Henri Leclercq, *op. cit.*, p. 924, 925.

17- Cf. W. Riedel and W. Crum, *op. cit.*, p. xiv.

كو كان Coquin الحد النهائي لزمان تأليفها.

### (٣) بخصوص شيعة الملبتيين

حديث القوانين عن شيعة الملبتيين<sup>(١٨)</sup> الذين أحدثوا انشقاقاً في الكنيسة، لا يمكن الأخذ به بمفرده، لتحديد زمن تأليف القوانين. لأن هؤلاء الملبتيين الذين اقلقوا الكنيسة القبطية في القرن الرابع الميلادي، ظلوا قائمين في كنيسة مصر حتى منتصف القرن الخامس الميلادي، كشعبة قوية. وذلك بحسب ما يذكر المؤرخان سقراط (٣٨٠-٤٥٠م) وثيودوريت (٣٩٣-٤٦٦م)<sup>(١٩)</sup>. فقد ظلوا موجودين في مصر حتى زمن الأنبا شنودة رئيس المتوحدين (٣٤٧-٤٦٥م)، لكن كشعبة بلا تأثير يُذكر، ويبدو أنهم ظلوا موجودين في مصر حتى القرن السادس الميلادي، بل وظلت فلولهم موجودة في كنيسة مصر حتى إلى القرن الثامن الميلادي<sup>(٢٠)</sup>.

هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن حديث القوانين عن شيعة الملبتيين مرتين في هذه الفترة بالذات، دليلٌ دامغ على أنها ليست من وضع البابا أثناسيوس الرسولي.

ففي سنة ٣٢٧م، اجتمع الأساقفة المنشقون، أتباع ميليتيوس متروبوليت ليكوبوليس (أسيوط) في الإسكندرية، وتصالخوا مع الكنيسة في السنة الأخيرة من حبرية البابا ألكسندروس. وكانت هذه إحدى نتائج المجمع النيقاوي إزاءهم، حين تعامل برفق مع قضيتهم. ومع بداية حبرية البابا أثناسيوس الرسولي، ظلوا محافظين في البداية على طاعتهم للإيمان الأرثوذكسي، كامنين، قابعين، مترقبين فرصتهم المواتية، ليمارسوا هوايتهم في معاداة الكنيسة من جديد. ومع اشتداد سطوة الأريوسيين، وخصوصاً بعد موت ميليتيوس، وقيام خليفته "يوحنا أركاف" الذي رسمه ميليتيوس سنة ٣٣٠م قبل أن يموت - وكان من أشد خصوم البابا أثناسيوس الرسولي عنفاً ودهاء - بدأوا مناوأة الكنيسة منذ هذا التاريخ، أي منذ سنة ٣٣٠م وليس قبله. وعلى ذلك، فحين يأتي ذكرهم في القوانين بأهم الذين "يجب أن تُسد أفواههم" (القانون ١٢)، وأهم "أعداء الكنيسة" (القانون ٢٥). بل قد صارت لهم كنائس خاصة بهم منشقة عن الكنيسة الأم كما نقرأ في هذه القوانين: "الذي يقول: إن للملبتيين كنيسة يكون محروماً... وبأي نوع تكون كنيسة، وبولس الرسول يقول: إنها كنيسة واحدة؟" (القانون ٢٥). إذاً، فحين يأتي ذكرهم على هذا النحو، نكون قد تحطينا بالتأكيد سنة ٣٣٠م، ومن ثم، ينتفي افتراض العلماء القائلين بأن هذه القوانين موضوعة قبل هذه السنة المذكورة.

والملاحظة الجديرة بالاعتبار هنا، هي أن حديث القوانين عن الملبتيين، معزل عن الأريوسيين، يعدها أن تكون من كتابات البابا أثناسيوس الرسولي، لأنه حين تكلم عنهم في كتاباته الكثيرة، لم يفصلهم عن الأريوسيين، إذ شكّل الفريقان حزباً واحداً، مناوئاً ومقلقاً لسلام الكنيسة<sup>(٢١)</sup>.

### (ج) الدرّاسات الآبائية الحديثة تنفي نسبة القوانين إلى الرسولي

بعد كل هذا الاجتهاد الذي اجتهدته العالم ويلهلم ريدل W. Riedel لُيُثبت فيه أن هذه القوانين من وضع البابا أثناسيوس الرسولي، لم يستطع أن يفسّر أسباب صمت كافة الكتّاب اليونانيين عن ذكر هذا العمل، أنه ضمن أعمال البابا أثناسيوس الرسولي، فافتدى بإبداء تعجبه لذلك<sup>(٢٢)</sup>.

وجدير بالذكر هنا أنه ليس الكتّاب اليونانيون وحدهم هم الذين صمتوا عن ذلك، بل إن مؤرّخ سيرة البابا أثناسيوس الرسولي بالقبطية في كتاب "سير البيعة"<sup>(٢٣)</sup> - وهو الكتاب المنسوب خطأً للأنبا ساويرس بن المقفع - حين أورد المؤرّخ

١٨- كانوا ٣٥ أسقفًا يجتمعون مراكز مهمة في كنيسة الإسكندرية، مع مئات من الكهنة والرهبان.

19- Socrate, *Hist. Eccl.*, I.9 ; Theod., *Hist. Eccl.*, I.9

20- Cf. W. Riedel and W. Crum, *op. cit.*, p. xviii, n.2.

21- Cf. *Apol. Cont. Ar.* 59, 71.

22- Cf. W. Riedel and W. Crum, *op. cit.*, p. xiv.

٢٣- هو مينا الكاتب، وقد عاش في القرن الخامس الميلادي، وهو أول مؤرّخ قبطي يُذكر اسمه في كتاب "سير البيعة"، وذلك في السيرة الثالثة

قائمة بكتابات البابا أناسيوس الرسولي، والتي نقلها من مصادر قبطية، لم يذكر شيئاً عن هذه القوانين، بأنها ضمن كتابات هذا البابا الرسولي.

ولقد حاول كثيرٌ من التُّسَّاح أن ينسبوا كثيراً من الأعمال إلى اسم البابا أناسيوس الرسولي، لتنال شهرتها بين النَّاس، ولكي تُحفظ على مدى الزَّمان. فيورد دكتور موريس جيرارد Maurice Geerard في كتابه: "فهرس الآباء اليونان" *Clavis Patrum Graecorum* 80 مصنفًا منشورًا ومنسوبًا للقديس أناسيوس الرسولي. وقد أثبتت الدِّراسات الآبائية عدم صحَّة نسبتها إليه<sup>(٢٤)</sup>. ومن بينها ٦٩ عملاً أورده ميني Migne في مجموعته<sup>(٢٥)</sup>. بل إنَّ العالم ريدل W. Riedel نفسه يقول: "وما يدفنا إلى الرِّية أكثر، أنَّ قوانين البابا تيموثاوس الإسكندري قد وُضعت في الكنيسة الأرمنيَّة تحت اسم قوانين أناسيوس، إلى جانب كثير من الأعمال الأخرى التي تُنسب إليه"<sup>(٢٦)</sup>.

وهكذا، يثبت عدم صحَّة نسبة هذه القوانين إلى البابا أناسيوس الرسولي (٣٢٨-٣٧٣م)، البطريك العشرين من بطاركة كنيسة الإسكندرية. إذا تُرى من تكون شخصية المؤلف؟

### ثانياً: شخصية مؤلف هذه القوانين، تُرى من يكون؟

هنا لا بد لنا أن نعود إلى نصِّ القوانين ذاتها، لنستخلص منها شخصية المؤلف، وهويته.

#### المؤلف راهبٌ وأحدُ رجال الإكليروس

نعرفُ من سياق نصِّ القوانين، أنَّ المؤلف هو راهبٌ طاهرٌ ناسكٌ، أفاض في الحديث عن كثير من أساسيات الحياة الرهبانية.

ففي القانون رقم (٥:٩٢) يقول: "... والذي يريد أن يحفظ بتوليته، لا يملأ بطنه، ولا يكذب. لأنه لا يقدر أحدٌ أن يحفظ الطهارة بغير صوم دائم. ولا يدع أحدٌ من البتوليين عنده، سوى طعامٌ محتقر، ولباسٌ محدود". وفي نفس هذا القانون، يتحدث عن التُّسك والبتولية، ويقول: "عظيمة هي كرامة البتولية والتُّسك". حتى أنه حين يُلخص قوانينه المائة والسبعة كلها، يلخصها في القانون رقم (١٠٥) في ثلاثة رؤوس هي: مخافة الله والمدبح، والتَّحنُّن على المساكين، وحفظ البتولية. ثمَّ يوضح أنَّ "طهارة البتولية هي المحبة الكاملة، وهي كلُّها تأخذ الإنسان إلى الله، لأنها أعظم كرامات الله".

ثمَّ هو أيضاً أحدُ رجال الإكليروس، إذ يخاطب الإكليروس داعياً إياهم "إخوته". فتكلَّم مراراً عن الطهارة الواجبة على الجميع، ولاسيما الإكليروس.

#### المؤلف أسقفٌ يوصي الكهنة الذين تحت سلطانه

ثمَّ أنه أسقفٌ راهبٌ حفظ البتولية، فيوصي الكاهن بقوله: "... فابتعد من الأخذ والعطاء، لأنَّ بهذه تأتي الخطايا" (القانون ٤:٢)<sup>(٢٧)</sup>. وهي إحدى التَّعاليم الرهبانية الأساسية. ويقول للكاهن أيضاً: "لا تنظر وجه امرأة أيها الكاهن، فقد ائتمنوك أن

عشرة، عند الحديث عن الأنا ديسقوروس الأول الـ ٢٥ (٤٤٤-٤٥٨م).

وهذا المؤرِّخ هو نفسه الذي أرَّخ بالقبطية سير البطاركة: بطرس الأول الـ ١٧، وألكسندروس الأول الـ ١٩، وأناسيوس الأول الـ ٢٠. وأيضاً أرَّخ بالقبطية لأربعة بطاركة آخرين من ثاوفيلس الـ ٢٣ إلى تيموثاوس الثاني الـ ٢٦. وهذا النصُّ القبطي به ثغرات، وقد نشره العالم الإيطالي أورلاندو Orlandi في المرجع التالي.

*Storia della Chiesa di Alessandria*, vol. I, II, Testo copto, traduzione e commento di Tito Orlandi, Milano-Varese, 1968.

24- CPG 2230 - 2309.

٢٥- ضمن أجزاء محصورة بين 1637-1644 ; 28, 468-525 PG 26.

26- Cf. W. Riedel and W. Crum, *op. cit.*, p. xxxiii.

٢٧- أي القانون الثاني والفقرة الرابعة منه.



تتحفظ“ (القانون ٣:٦). وفي ذات الوقت لا يحول وجهه عن إنسان يسأله، سواء كان فقيراً أو غنياً (القانون ٦١).

وفي القانون رقم (٦٧) يأمر الكهنة قائلًا: ”لا يتكلم أحدٌ منهم وهم يأكلون، ولا يرفعون وجوههم في وجه بعضهم البعض وهم يأكلون. وإذا تكلم الأسقف، فليصمتوا كلهم“، وهذه آدابٌ رهبانيةٌ بحتة، ينقلها المؤلف في تعليمه للكهنة.

### المؤلف له سلطانٌ على الأساقفة

فإن كان المؤلف أسقفًا، إلا أن له أيضاً سلطاناً على الأساقفة، إذ يعطيهم تعليمات وأوامر<sup>(٢٨)</sup>. ومن ثم، فإمّا أنه متروبوليت، أو رئيس أساقفة، أو بطريرك.

فالمؤلف يُعلم الأساقفة الذين هم تحت رئاسته، فيضع الشروط الواجبة على الأسقف (كما في القوانين ٥، ٦، ١٤). وفي القانون رقم (٣:١٤) يقول: ”لا يُقام أسقفٌ لا يحفظ الإنجيل عن ظهر قلب. وإذا لم يحفظه، فهو غير مؤمن بالثالوث المقدس“. وهو حين يقول ذلك، فقد أثبت هو نفسه من قبل، أنه قريب الصلة جداً بالكتاب المقدس، وأن سفرًا أخبار الأيام وزكريا النبي بالنسبة له، كالأنجيل المقدسة، وهو ما تشهد به قوانينه ذاتها. وهو يخاطب الأسقف قائلًا: ”يا أسقف“ أو ”أيها الأسقف“ (القانونان ١٦، ١٨).

وحين يتكلم عن الأسقف، يقول إنه يجب أن يكون زوج امرأة واحدة. ويأمر في قانونه رقم (٥٤) بعقوبة الأسقف الذي لا يربّي أولاده حسنًا. فيقول: ”إذا وُجد واحدٌ من أولاد الأسقف في خطيئة توجب الموت، فليخرج الأسقف، لأنه لم يؤدّب بنيه جيّدًا. فالذي ليس له سلطان على بيته الذاتي، كيف يهتم بكيسة الله؟ وإذا عاد وأدّب ابنه كما ينبغي، فليدخل“.

ولكنه يعود فيقول عن الأسقف في القانون رقم (٦): ”وإن كان يقدر أن يكون ناسكًا، فهذا أفضل“. ويستطرد بالقول: ”وإن كان لا يقدر، فلا يحمل على ذاته ثقلًا في هذا“. وهو أسلوب لا يتحدّث به سوى مسئول عن الأساقفة.

هنا يتضح لنا من جهةٍ، قِدَم نصِّ هذه القوانين، ومن جهةٍ أخرى، تشجيع الأسقف أن يختار حياة النُسك بدلًا من الزّواج إن كان يقدر على ذلك.

كما يأمر الأسقف ألاّ يعمل شيئًا بغير مشورة الوكيل (كما في القانون ٦١). ويأمره أيضاً بأن يأكل مع كهنة إيبارشيتيه ثلاث مرّات في السنّة، ويغسل أرجلهم بيديه. وهذا يستلزم أن يكون المؤلف أعلى رتبة من الأسقف، لأنه من يجسر أن يضع مثل هذا القانون على الأسقف، إلا إذا كان أعلى منه في الرتبة الكنسيّة؟

ونجد في القانون (٨٩) يوجّه تعليماته إلى جميع الأساقفة، كما يتحدّث عن الأساقفة أيضاً بصيغة الجمع في غير موضع من القوانين، كما في القوانين (٥، ٦٨). كما أن المؤلف يتحدّث في القانون رقم (١٠) عمّا يجب أن يكون عليه الأساقفة، ويأمر الأسقف ألاّ يتعالى على السّت ربّ الأخرى للكنيسة، فيقول بصيغة الأمر مخاطبًا الأسقف: ”... فلا ترفضهم ولا تحقرهم، بل مجّدهم، لأنهم شركاؤك، والخدم معك. لأن الرأس لا تستطيع أن تقول للرّجلين لا حاجة لي إليكما...“. ويقول أيضاً: ”إنّ الأساقفة سيعطون الجواب عن الأغنسطسين والمرتلين والبوايين. ثمّ يوجّه كلامه إلى السبع ربّ الكنسيّة كلّها قائلًا: ”... وأنتم أيضاً يا سبع عيون الله، اخدموا خدمتكم جيّدًا، كلّ واحدٌ وواحد كرّبتته، من الأسقف إلى البواب“. وفي القانون رقم (٥٣) يقول: ”لا تقبل السّعاية في أحدٍ من النّاس منسوبٌ إلى الكهنوت، من الأسقف إلى البواب، إلاّ بثلاثة شهود“.

ويقول في قانونه رقم (١٤:١، ٢): ”ما هو عمل الأسقف إذا لم يفتقد شعبه، ليعلم كيف يسلك؟“. ويستفيض في تعريف الأسقف بأنه أبو المساكين والأيتام، ويجب عليه أن يعرفهم بأسمائهم كأب، موصياً إياهم بأن يفتقد المرضى، والذين في السّجون... الخ.

وهكذا يتضح لنا من هذه الجزئية - حتى الآن - أن مؤلف هذه القوانين، هو رئيس أساقفة أو بطريرك في الكنيسة. أي أن رتبته هي العليا في الكنيسة، حتى أنه بسُلطان يوصي ويوجه كل الرتب الكنسية الأخرى، من الأسقف إلى البواب.

### المؤلف مصري الجنسية

والمؤلف هو مصري الجنسية، فالشهور دُعيت بأسمائها القبطية، مثل طوبة وبرمها. وفي مصر وحدها تُنسب رسالة العبرانيين إلى القديس بولس الرسول<sup>(٢٩)</sup>. وأيضاً كل الدلائل في القوانين، تشير إلى خاصية الكنيسة وفلاحها في مصر. كما أن زراعة الكروم وصناعتها، والتي تحدت عنها القوانين، كانت إحدى أهم الصناعات في مصر المسيحية، وهي خير شاهد على مصرية هذه القوانين، إذ أن كثيراً من وثائق البردي، والنصوص الأدبية، تدل على ذلك<sup>(٣٠)</sup>.

### المؤلف يعيش في مدينة الإسكندرية

أما مكان معيشة هذا المؤلف المصري، أو البطريرك الإسكندري، فهو مدينة الإسكندرية، لأنه إن كانت بقايا الترجمة القبطية لهذه القوانين تعود بنا إلى القرن السابع الميلادي، فيلزم أن نبحث عن أصلها اليوناني في غضون القرن السادس الميلادي على الأقل أو قبله بقليل. وفي هذه الفترة كانت اليونانية منتشرة بالأكثر في الإسكندرية، أما في مصر والصعيد، فكانت القبطية هي اللغة الغالبة في ذلك الوقت. فضلاً عن أن المؤلف يتحدث كثيراً عن الوثنيين (قانون ٩٥)، وهم يُذكرون في الترجمة العربية للقوانين باسم "الحنفاء"، إذ كانت الإسكندرية لا تزال معقل الوثنية في مصر حتى ذلك الوقت، وإن كان تابعوها قد ضعف تأثيرهم إلى حد بعيد.

وعند هذا الحد، يتضح لنا أن واضع هذه القوانين هو أحد بطاركة كنيسة الإسكندرية بكل يقين، يُقيم في الإسكندرية، وتحت رئاسته جمع من الأساقفة، إلى جانب الرتب الكنسية الأخرى. كما يتضح من نص القوانين، أنه بمساعدة الأساقفة والكهنة والشمامسة، يعول شعباً يضم كل الفئات من الرجال والنساء والأغنياء والفقراء، والمساكين والأرامل والأيتام، والعداري والرهبان والراهبات، والشبان والشابات، والأطفال.

فلو حدّدنا زمن تأليف هذه القوانين في نصّها الأصلي، نستطيع أن نتعرف على شخصية مؤلفها بكل يقين.

### ثالثاً: زمن تأليف هذه القوانين باليونانية

إن كان أحد بطاركة كنيسة الإسكندرية هو مؤلف هذه القوانين، فإنّ تحديد زمن تأليفها، أو حصر هذا الزمن في أضيق الحدود الممكنة، يكشف عن شخصية المؤلف في الحال.

أما عن زمن تأليف هذه القوانين، فهناك رأي قدّم يرجعها إلى النصف الأول من القرن الرابع الميلادي، وقد تحدت عن هذه الجزئية من قبل، وأثبت عدم صحتها.

أما الرأي الثاني، فهو الرأي الذي رجّحه بأدلة من داخل نصّ القوانين ذاتها، مبرهنًا على أنها تعود إلى أواخر القرن الخامس الميلادي، ثم اكتشفت بعد ذلك، أنه هو ذات الرأي، الذي أشار إليه العالم المدقق الأب جريجوري دكس Gregory Dix كإشارة فقط بدون إبداء البراهين، أو تحديد شخصية المؤلف، وهو أيضاً ما قرّرت أحدث الدراسات الآبائية، التي جمعها دكتور موريس جيرارد M. Geerard في مؤلفه الشهير "فهرس كتابات الآباء اليونان - *Clavis patrum graecorum*" المعروف اختصاراً باسم CPG، وهو في ستة مجلدات، نُشر أولها في سنة ١٩٧٤م، وآخرها في سنة ١٩٩٨م.

٢٩- انظر الرسالة الفصحية رقم ٣٩ للقديس أناسيوس الرسولي.

### ثلاثة محاور تحصر زمن تأليف هذه القوانين في القرن الخامس

حين تتحدّث القوانين عن الملبتيين وخطرهم الذي لازال جاسماً على الكنيسة، ويهدد وحدتها<sup>(٣١)</sup>، وفي ذات الوقت، لا ذكر فيها للأريوسية، فهنا ننحصر في فترة زمنية، غاب فيها تأثير الأريوسية وأصبحت كلا شيء، ولكن لازال حزب الملبتيين يناوئ الكنيسة.

وتضيق هذه الفترة الزمنية التي نبحث عنها، والتي تمّ فيها تأليف هذه القوانين، إذا لاحظنا أيضاً أنّ القوانين لا تتحدّث بشيء عن مشكلة الطبيعة الواحدة أو الطبيعتين في شخص السيّد المسيح، وهي المشكلة التي أرقت الكنيسة زمناً طويلاً، بدءاً من مجمع خلقيدونية سنة ٤٥١م. أي أنّها باختصار، لا تتحدّث عن الخلقيدونيين، ولم تُشر إليهم.

وهنا يلزم أن نتجّه قليلاً صوب خلاصة أحداث التاريخ، لنبحث عمّا سبق أن ذكرناه للتوّ. فقد انتهت الأريوسية وتداعياتها من مسرح أحداث الكنيسة القبطية، في أواخر زمن البابا ثاوفيلس (٣٨٤ - ٤١٢م) البطريك الثالث والعشرين. وفي زمن البابا الذي يليه، وهو البابا كيرلس الأول (٤١٢ - ٤٤٤م)، دخلت الكنيسة في صراع جديد مع نسطور بطريك القسطنطينية، حين رفض هذا الأخير تسمية السيّد العذراء بوالدة الإله، وتمّ حرّمه من الكنيسة الجامعة بمجمع مسكوني سنة ٤٣١م. ومع زمن حبريّة البابا الذي يليه، وهو البابا ديسقوروس (٤٤٤ - ٤٥٥م) ظهرت مشكلة الطبيعة الواحدة أو الطبيعتين في شخص السيّد المسيح، وكان مجمع خلقيدونية سنة ٤٥١م الذي رجّح الكنيسة الجامعة وفرّق شملها. واستمرت تداعيات هذا المجمع جامحة على صدر الكنيسة القبطية قرناً طويلاً.

إذاً نحن أمام ثلاثة محاور، تحصر في داخلها زمن تأليف القوانين التي نحن بصدد الحديث عنها.

**المحور الأوّل:** هو عدم إشارتها من قريب أو من بعيد للأريوسية.

**المحور الثاني:** حديثها عن الملبتيين الذين أرادوا أن يقسموا الكنيسة.

**المحور الثالث:** عدم تعرّض هذه القوانين لأيّ حديث عن الخلقيدونيين، أي الحديث عن طبيعة السيّد المسيح الإله المتجسّد.

أمّا عن الملبتيين، فهي بدعة ظهرت في الكنيسة القبطية في زمن البابا بطرس خاتم الشهداء (٣٠٠ - ٣١٠م) قادها ملبتيوس Melitius الأسقف المنشق عن الكنيسة القبطية - وكان أسقفاً لمدينة ليكوبوليس Lycopolis (أسيوط) - وذلك بسبب القوانين التي وضعها البابا بطرس سنة ٣٠٦م بخصوص توبة الرّاجعين إلى الكنيسة في زمن اضطهاد ديوقليديانوس، معتبراً أنّها قوانين متساهلة جداً. وبعد فترة من الاضطهاد التي استشهد في أثناءها البابا بطرس الملقّب بخاتم الشهداء، نُفي ملبتيوس في أثناءها ليعمل في المناجم، ولكنّه عاد إلى مصر، وأسس حزباً خاصاً به، وأغفل حقوق بطريك الإسكندرية البابا ألكسندروس (٣١٢ - ٣٢٨م)، ورسم أساقفة وقسوساً من المشايخين له، وقسم الكنيسة.

ولقد وضع مجمع نيقية المسكوني الأوّل سنة ٣٢٥م القوانين الخامس والسادس والسابع بخصوص هذه الفتنة من الملبتيين، فقرّر المجمع أن يبقى الأساقفة الكهنة الذين رسمهم ملبتيوس في وظائفهم، على أن تُعاد رسامتهم بواسطة البابا ألكسندروس، ويعود هؤلاء الأساقفة إلى رعاية إبارشياتهم بعد نياحة أسقف الإبارشية الشرعي، الذي رسمه البابا ألكسندروس.

أمّا ملبتيوس نفسه، فقد احتفظ بلقبه كأسقف، لكن بدون إبارشية. حيث ألزمه المجمع بالإقامة في بلدته مسقط رأسه، وأمره بالأبّ ممارسة أيّ وظيفة كهنوتية، وأن تبقى له فقط صفته الشخصية.

وفي زمن البابا أثناسيوس الرسولي (٣٢٨ - ٣٧٣م) كُسر هذا النظام، حين التفّ الأساقفة الملبتيون مرّة أخرى حول

٣١- ورد ذكر الملبتيين مرّتين في هذه القوانين (القانونان ١٢، ٢٥). وبهذا الصّدّد يقول البابا كيرلس الكبير (٤١٢ - ٤٤٤م) عنهم: [من المستحيل على الأرثوذكس أن يكونوا في شركة مع الملبتيين، لكي لا يدخلوا في شركة مع بدعتهم. أمّا إن أتى الملبتيون إلى الأرثوذكس تاركين ضلالهم، فليقبلوا. فلا يكن أحدٌ مهملاً، ولا يكن أحدٌ في شركة معهم، إلّا إذا تابوا وغيروا أفكارهم] (رسالة ٩: ٨٣)

يوسابيوس أسقف نيقوميديا، العدو اللدود للبابا أثناسيوس الرسولي، وزعيم الأريوسيين.

وظلّ مليتيوس وحزبه يناوئ الكنيسة زمناً طويلاً، وقد خلفه في رئاسة حزبه سنة ٣٣٠م يوحنا أركاف John Arkaph أسقف ممفيس Memphis الذي اشتهر بعدائه للبابا أثناسيوس الرسولي. أما حزب مليتيوس، فقد بقي بعد موت يوحنا أركاف قائماً في مصر، حتى القرن الخامس. وقد أظهرت بعض أوراق البردي في المتحف البريطاني، أن بعض الرهبان استمروا في قيادة هذا الحزب، حيث أدخلوا على مبادئه، شيئاً من قوانين اليهود والسامريين. وظلّ المليتيون جسماً ضعيفاً بلا تأثير، حتى تلاشوا نهائياً في القرن الثامن الميلادي<sup>(٣٢)</sup> كما أشرت من قبل.

ونعود إلى القوانين فنقرأ في القانون رقم (١٢): ”لا يُرتل المرتلون من كُتب المليتيين والجهال، هؤلاء الذين يُرتلون بغير حكمة، ليس مثل داود ولا بالروح القدس، بل مثل أغاني الأمم، هؤلاء الذين يجب أن تُسد أفواههم“. وفي القانون (٣:٢٥): ”والدّاخلون إلى الكنيسة، لا يشتركون مع أعداء الكنيسة. والذي يقول: إن للمليتيين كنيسة، يكون محروماً. لأنهم لو كانوا منّا، لوقفوا معنا. ولو لم يقاوموا الرب، لما افترقوا من كنيسته. وبأي نوع تكون كنيستين، وبولس الرسول يقول: إنها كنيسة واحدة؟“.

وواضح هنا أنه لازالت شوكة المليتيين تُنعص سلام الكنيسة، وتُفتت وحدتها. إذا نحن في القرن الخامس الميلادي، وليس قبل ذلك التاريخ ولا بعده، لأنه إن كنا قبل ذلك التاريخ، لكانت الأريوسية قد ظهرت في سياق القوانين ولو بطريقة غير مباشرة، وإن كنا بعد هذا التاريخ، يكون تأثير شيعة المليتيين قد تلاشى من كنيسة مصر.

ومع كل ذلك تبقى أمامنا مشكلة واحدة حقيقية، وهي صمت القوانين عن أي حديث عن الطيبة الواحدة في شخص المسيح، وهو الموضوع الرئيسي الذي حارب عنه بطاركة الكنيسة القبطية قروناً طويلة بدءاً من منتصف القرن الخامس الميلادي، إذ أصبح في كنيسة مصر منذ ذلك التاريخ بطيريكان؛ الأول هو البطريرك الوطني للبلاد، والثاني هو البطريرك الملكاني الذي يتبع إمبراطور القسطنطينية، ويُعين بالقوة، مفروضاً على الشعب.

### البابا أثناسيوس الثاني (٤٨٩-٤٩٦م) هو مؤلف هذه القوانين

والآن عودة إلى التاريخ، لنبحث عن واحد من البطاركة الأقباط الذين عاشوا في القرن الخامس الميلادي، ولم تكن في أيامه قلاقل واضطهادات من قبل الخلقيدونيين الذين ناصروا مجمع خلقيدونية وأزعجوا الكنيسة القبطية.

فنبحث في سيرة البابا بطرس الثالث (٤٧٧-٤٨٩م) البطريرك السابع والعشرين من باباوات الكرازة المرقسية. فنجد أنه في مدة حريته، كانت هناك قلاقل مع الإمبراطور بسبب مجمع خلقيدونية. وإن جئنا إلى سيرة البابا أثناسيوس الثاني (٤٨٩-٤٩٦م) نقرأ<sup>(٣٣)</sup>:

”لما تبيح البابا بطرس<sup>(٣٤)</sup> خلفه البابا أثناسيوس البطريرك الثامن والعشرون، في عهد زينون قيصر، وانتخبه الشعب والإكليروس بإجماع الآراء. وكان كاهناً في بيعة الإسكندرية، ووكيلاً لكنائسها، مشهوراً بصلاحه واستقامة إيمانه. ويلقب بالصغير تمييزاً له عن البابا أثناسيوس الرسولي، الملقب بالكبير. ولم يكن في أيام هذا البطريرك في الإسكندرية بطيريك آخر سواه. وخضعت إبارشيات القطر المصري بأجمعها له، وذلك لأن الكنائس الرسولية بأجمعها، رفضت اعتبار مجمع خلقيدونية، وحرمت رسالة لاون.

وقد صرف هذا البطريرك همته، مشتركاً مع القيصر أناستاسيوس، في إعادة السلام إلى الشرق عموماً، ومصر خصوصاً.

32. ODCC., (2nd edition), p. 900.

وانظر أيضاً: الشماس منسى القمص (المتيح القس منسى يوحنا)، كتاب تاريخ الكنيسة القبطية، الطبعة الثالثة، ١٩٨٢م، ص ٢٤٠، ٢٥٨، ٢٩٨

٣٣- الشماس منسى القمص، مرجع سابق، ص ٢٩٨، ٢٩٩

٣٤- هو البابا بطرس الثالث (٤٧٧-٤٨٩م).

ولمّا رأى بعض الأساقفة ميّالين للبحث والجدال، عزم على تغييرهم كي لا يكذبوا صفو جو الكنيسة مرّة أخرى. وبذلك ساد روح السّلام على الكنائس بأسرها ... الخ.

ولم يظهر من الأرثوذكسيين الذين اتّحدوا مع الكنيسة القبطيّة أقلّ تحزّب. حتى أنه توفي أكايوس بطريك القسطنطينية وخلفه أفراويطاوس، نسج على منواله متّبعاً كتاب الاتحاد، رافضاً مجمع خلقيدونية ... الخ.

وأقام البابا أناسيوس الثاني على الكرسي المرقسي نحو سبع سنين، كانت كلّها خالية من الاضطرابات، وكانت الكنيسة سالمة من كل اضطهاد. وتوفي في ٢٠ توت سنة ٢٢٩<sup>(٣٥)</sup> ش/٤٩٧ م.

ونعود إلى السنكسار، لنقرأ تحت اليوم العشرين من شهر توت المبارك، عن سيرة البابا أناسيوس الثاني، الثامن والعشرين من بطاركة الكرازة المرقسيّة، ما يلي:

”في هذا اليوم من (سنة ٥١٢ م)<sup>(٣٦)</sup> تبيّح الأب البار القدّيس أناسيوس الثاني، وهو الثامن والعشرون من بطاركة الكرازة المرقسيّة. وقد كان هذا الأب وكيلاً على كنائس الإسكندريّة. فلمّا تبيّح الأب القدّيس الأنبا بطرس، اتفق رأي جماعة من الأساقفة والأراخنة على رسامته بطريكاً، وذلك لِمَا عُرِفَ عنه من الاستقامة في دينه وعلمه. وكان رجلاً صالحاً مملوءاً من الإيمان والرّوح القدّس. فلمّا صار بطريكاً، رعى شعب المسيح أحسن رعاية، وحرسهم من الدّئاب الخاطفة بمواعظه وصلواته. وأقام على الكرسي البطريكي ثلاث سنين<sup>(٣٧)</sup> وتسعة أشهر، ثمّ تبيّح بسلام. صلواته تكون مع جميعنا آمين“.

ومّا سبق إيراده، يتّضح لنا من سيرة البابا أناسيوس الثاني، النّقاط الهامة التّالية:

- (١) كان راهباً كاهناً في الإسكندريّة، ووكيلاً لكلّ كنائسها.
- (٢) كان رجلاً ممتلئاً من الإيمان والعلم والرّوح القدّس.
- (٣) لم يكن في أيام هذا البطريك في الإسكندريّة بطريك آخر سواه.
- (٤) خضعت إيارشيات القطر المصري بأجمعها له. وذلك لأنّ الكنائس الرّسوليّة الشّرفيّة بأجمعها في ذلك الوقت، رفضت قبول مقرّرات مجمع خلقيدونية، فكانت الكنيسة سالمة من كل اضطهاد.
- (٥) كان في توافق مع القيصر أنسطاسيوس، وبطريك القسطنطينية أكايوس، وكذلك البطريك الذي خلفه وهو أفراويطاوس.

(٦) قضى أيامه في وعظ وتعليم شعبه.

فغن البند الأوّل، يتأكّد لدينا سعة أفق هذا الرّجل في حديثه المستفيض عن شروط اختيار وكيل الكنائس، وكيفيّة معاونته للأسقف، إذ كان في الحقيقة يسرد وقائع عمل، جازه واختبره هو بنفسه، حين كان وكيلاً لكلّ كنائس الإسكندريّة. وقد أوردت في الفصل الأوّل من الباب الثاني، موجزاً لما يورده المؤلّف عن هذا الأمر. وإنك لتعجب من سرده لكثير من دقائق الأمور في هذا الموضوع، وهو ما لم يسبقه إليه غيره، حتى أكاد أن أقطع بأنّ ما يذكره مؤلّف قوانين هيبوليتس القبطيّة عن وكيل الكنيسة، منقول بإيجاز وبعض ذات الألفاظ، من هذه القوانين التي نحن بصددنا الآن.

ويتّفق البندان الثاني والسادس على أنّ المؤلّف كان عالماً قادراً على التّعليم. وحين تقرأ القوانين قارئ العزيز، ستندعش من سعة علم هذا البابا القدّيس، وكيف أنّ الكتاب المقدّس كلّ، بمثابة صفحة واحدة مفتوحة أمامه، ينقل منها بكلّ سهولة وتلقائية، فيتنقل بك بين عهديه جيئة وذهاباً، ببراعة نادرة حقاً، وبروح متّضعة، خاضعة لكلمة الله ووصية الإنجيل. حتى كادت كلماته العاديّة التي يقولها، تُصبح مفردات إنجيليّة مترابطة إلى جوار بعضها، تنسج عبارات، هي الإنجيل مهضوماً.

٣٥- هذا التّاريخ خطأ، وصحّته ٢١٣ للشهداء.

٣٦- التّاريخ الذي يورده السنكسار خطأ. وتاريخ نيافته هو ٢٠ توت سنة ٢١٣ شهداء/ الثّلاثاء ١٧ سبتمبر سنة ٤٩٦ م. والسنكسار القبطي يحتاج إلى تصحيح.

٣٧- خطأ وصحّتها ٦ سنوات، و٩ شهور، و٢٠ يوماً. لأنّ تاريخ تقدمته كان إمّا الاثني ١ كيهك أو الثّلاثاء ٢ كيهك ٢٠٦ ش/ ٢٧ أو ٢٨ نوفمبر

أمّا عن البند الثالث، وهو ما يعيننا جداً في هذا الشّأن، فإنه في أيامه لم يكن هناك بطريرك سواه. وهي ملاحظة صارت جديرة بالتّسجيل، إذ يتّضح من فحواها، أنّ من سبقه من البطاركة، كان ينازعه في كرسيه بطريرك آخر، هو البطريرك الملكاني. لذلك لم يكن مستغرباً أن تضيف سيرته، بأنّ كلّ إبيارشيّات القطر المصري بأجمعها، قد خضعت له. وذلك لأنّ الكنائس الرّسوليّة بأجمعها آنذ، قد رفضت قبول مجمع خلقيدونية، وطوموس لاون. وكانت النتيجة أنّ الكنيسة أصبحت سالمة من كلّ اضطهاد. والبند الخامس هو نتيجة هذا السّلام الذي عمّ الكنيسة، إذ اتفق الإمبراطور مع البطاركة في حفظ سلام الكنيسة.

إذاً، ترجّح كلّ هذه الدّلائل، أنّ واضع هذه القوانين، هو البابا أثناسيوس الثّاني (٤٨٩-٥١٢م) البطريرك الثّامن والعشرون من بطاركة الكنيسة القبطيّة، وليس البابا أثناسيوس الرّسولي (٣٢٨-٣٧٣م)، البطريرك العشرون. وفي هذه الحالة، تكون هذه القوانين قد حملت اسم مؤلّفها فعلاً، ولكن التّسّاخ لهذه القوانين، أضافوا فيما بعد كلمة ”الرّسولي“ إلى جوار اسم ”أثناسيوس“، إذ ظلّت سيرة هذا البطريرك الرّسولي، ودفاعه عن الإيمان، ماثلة في الأذهان، حتّى لازمت كلمة الرّسولي، اسم أثناسيوس، في اللاشعور الإنساني، وحتّى اليوم. ولاسيّما عند أقباط مصر، الذين ظلّوا ولازالوا يفخرون ببطريركهم القدّيس، الذي بجهاده من أجل الحفاظ على الأمانة المقدّسة، قد صار معيار الإيمان الأرثوذكسي الصّحيح، في الكنيسة الجامعة.

لقد كان أنبا ميخائيل أسقف نينس في القرن الحادي عشر، مصيباً، حين نسب هذه القوانين إلى ”القدّيس أثناسيوس المعلم العظيم الذي لكورة المصريّين“. لأنه في الحقيقة، كان يشير إلى أثناسيوس آخر، صار جديراً بأن يُلقب بـ ”أثناسيوس الصّغير“، تمييزاً له عن ”أثناسيوس الكبير“، وفي ذات الوقت اعترافاً بأهليّته بأن يرقى ليقارن بسميه الكبير. وهو في الحقيقة، وإن دُعي ”الصّغير“، إلّا أنه جديرٌ بكلِّ وقار واحترام، كما يلمح القارئ من نصّ القوانين.

ولقد كان العالم المدقق الأب جريجوري دكس<sup>(٣٨)</sup> Gregory Dix (١٩٠١-١٩٥٢م) محقّقاً، وأكثر تدقيقاً، حين أرجع زمن تأليف هذه القوانين إلى أواخر القرن الخامس أو السّادس للميلاد<sup>(٣٩)</sup>. وكانت الدّراسات الآبائيّة الحديثة، أكثر دقّة وحثاً هي الأخرى، حين رفضت أن تنسب هذه القوانين إلى البابا أثناسيوس الرّسولي، مكتفية أن تعتبرها من الأعمال التي ثبت عدم صحّة نسبتها إليه<sup>(٤٠)</sup>، لكن دون أن تشير إلى مؤلّفها الحقيقي.

٣٨- راهب بندكتي وأستاذ الليتورجيات. تعلّم في مدرسة وستمنستر Westminster بإنجلترا، والتحق بجامعة أكسفورد، وتخرج فيها محاضراً لمادة التّاريخ الحديث، من سنة ١٩٢٤-١٩٢٦م. ورُسّم كاهناً سنة ١٩٢٥م، والتحق بالدير في السّنة الثّالثة مباشرة. وفي سنة ١٩٤٦م، اختير واعظاً في جامعة كامبردج. وصار متقدّماً في الكهنة سنة ١٩٤٨م. وفي سنوات حياته الأخيرة، صار من أشهر علماء الكنيسة الأنجليكانيّة. أمّا أشهر أعماله، فهو كتاب: ”شكل الليتورجيا - The Shape of the Liturgy“ الذي ألفه سنة ١٩٤٥م. كما أنّ من بين أعماله الهامة الأخرى، كتاب ”التقليد الرّسولي لهيپوليتس“، وهو بعنوان: *The Treatise on the Apostolic Tradition of St. Hippolytus of Rome*. إلى جانب أعماله الأخرى.

Cf. ODCC., (2<sup>nd</sup> edition), p. 413.

39- Gregory Dix, *The Treatise on The Apostolic Tradition of St. Hippolytus of Rome*, London, 1968, p. lxxvii.

40- CPG 2302.